





التقرير المئة واثنين وستون  
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية  
عن السيد العضو / سعدون حماد العتيبي  
في القضية رقم ٢٠١٠/٤ جنح صحافة  
(الحال بصفة الاستعجال)

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة في ٢٠١٠/٦/١٥ كتاب السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية متضمناً طلب السيد النائب العام برفع الحصانة النيابية عن السيد العضو / سعدون حماد العتيبي في القضية رقم ٢٠١٠/٤ جنح صحافة والوارد إلى مجلس الأمة بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٣ في القضية سألقة الذكر وأرفق بكتاب السيد الوزير ملف الدعوى المعنية .

وبذلك يكون طلب الإذن قد استوفى الشروط الشكلية المتطلبة في المادة (٢١) من اللاحة الداخلية لمجلس الأمة .

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً في ٢٠١٠/٦/٢٠ على هامش جلسة المجلس لبحثه في ضوء ما تقضي به أحكام المواد (١١١) من الدستور و(٢١ ، ٢٢) من اللاحة الداخلية لمجلس الأمة .

حيث تبين من مطالعة الأوراق أن السيد / عبدالكريم جاسم بن حيدر - المحامي - بصفته وكيلاً عن السيدة العضو / د. رولا عبدالله دشتي - عضو مجلس الأمة - قد قدم شكوى بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ ضد المشكو في حقه السيد العضو / سعدون حماد العتيبي أنه وفي غضون شهر يونيو ٢٠٠٩ شكل مجلس الأمة لجنة تحقيق برلمانية برئاسة المشكو في حقه للنظر في مشروع الفحم المكلسن الذي طرحته مؤسسة البترول الكويتية على القطاع الخاص للوقوف على أي مخالفات مالية تكون قد شابت تلك العملية وتمثل تعدي على المال العام إلا أن المشكو في



حقه / سعدون حماد العتيبي - عضو مجلس الأمة - دأب داخل وخارج مجلس الأمة على تناولها صراحة وضمناً في تصريحات صحفية عديدة وعلى فترات متتالية متهماً السيدة العضو / د. رولا دشتي بالتورط في مشروع الفحم المكلسن والتكسب والتريخ من المشروع دون دليل وإزاء تزايد تصريحاته وتخلي اللجنة المشكلة برئاسته عن الموضوعات المنوط بها فحصها صوت مجلس الأمة على إيقاف عمل اللجنة وإحالة الموضوع إلى ديوان المحاسبة للنظر فيه وأثر ذلك وأمام ممثلي وسائل الإعلام صرح المشكو في حقه العضو / سعدون حماد العتيبي - وفقاً لما هو ثابت من تفريغ قرص ال- سي دي من قبل وزارة الإعلام الذي يحوي لقطات من نشرة الأخبار في تلفزيون الوطن - ان سعدون العتيبي الآن يملك كنز من المعلومات عن مشروع الفحم المكلسن لذلك يا أخوان حاولوا البعض للأسف الشديد يدافعون عن سراق المال العام ، رولا دشتي بالأدلة والمستندات هي المتورط الرئيسية في مشروع الفحم المكلسن .

كما قام المشكو في حقه بنشر تلك التصريحات على المواقع الالكترونية وبجريدة الصباح - وذلك في عددها رقم ٥٠٥ السنة الثانية الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٨ - التي يتبين من مطالعتها أنه نشر في الصفحة الأولى منها تحت عنوان " تراشق على خلفية المكلسن حماد : سأكشف تجاوزاتك المالية ورولا : قدم مستنداتك للنيابة ، وقد ورد بالخبر تعهد حماد في تصريح للصحافيين عقب الجلسة بتزويد ديوان المحاسبة بكنز من المعلومات تكشف تجاوزات النائبة الدكتورة رولا دشتي .

بالتالي وفقاً لما تضمنته شكوى السيدة العضو / د. رولا دشتي أن ما نسبته إليها المشكو في حقه السيد العضو / سعدون العتيبي يعد اتهاماً لها بارتكاب جريمة سرقة المال العام وقذفاً وسباً في حقها قصد بها الإساءة إليها وإيذاء سمعتها واعتبارها والحط من قدرها ومكانتها وكرامتها ومركزها الأدبي والاجتماعي والسياسي .

لذلك الواقعة على النحو سالف الذكر تثير في حق / سعدون حماد العتيبي عضو مجلس الأمة اللجنة المؤتممة بالمادة (١٠٩) من قانون الجزاء والمواد (٣/٢ ، ٤ ، ١/١٧ ، ٧/٢١ ، ٨ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ١/٢٧ ، ٢ / ٣ ) من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ في شأن المطبوعات والنشر .



لذلك أحالت النيابة العامة ملف القضية إلى وزير العدل لتقديم طلب رفع الحصانة النيابية إلى مجلس الأمة لمباشرة إجراءات التحقيق والمحاكمة الجزائية بحق السيد العضو/ سعدون حماد العتيبي ، لأن المقرر قانوناً وفقاً لنص المادتين (١١١) من الدستور و(٢٠) من اللاحة الداخلية لمجلس الأمة اللتين تحظران - أثناء دور انعقد المجلس غير أحوال الجرم المشهود - ان يتخذ نحو العضو أي إجراء من إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس .

واستناداً لنص المادة (٢٢) من اللاحة الداخلية لمجلس الأمة يجري بأنه " لا تنظر اللجنة أو المجلس في توافر الأدلة أو عدم توافرها من الوجهة القضائية وإنما يقتصر البحث فيما إذا كانت الدعوى كيدية يقصد منها منع العضو من أداء واجبه بالمجلس ويأذن المجلس باتخاذ الإجراءات الجزائية متى تبين لها أنها ليست كذلك " .

وبناء عليه دارت مناقشة اللجنة حول توافر الكيدية من عدمه وقد رأت الأقلية وجود شبهة كيدية إلا أن اللجنة انتهت إلى الموافقة بأغلبية ( ٣ : ١ ) على طلب رفع الحصانة .

واللجنة تقدم تقريرها في هذا الشأن إلى المجلس ليتخذ ما يراه مناسباً بصدده .

مقرر اللجنة  
د. وليد مسعود الطبطباني

**المرفقات:**

- نسخة من كتاب السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية
- ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
- نسخة من مذكرة النيابة العامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Ministry of Justice  
Minister's Office



وزارة العدل  
مكتب الوزير

الإشارة م/و/ع/س / ١٣٠ / ١٠

التاريخ : ١٠ / يونيو / ٢٠١٠

المؤرخ

معالي الأخ الفاضل السيد / جاسم محمد الخرافي  
رئيس مجلس الأمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

نرسل لكم رفق هذا صورة كتاب السيد المستشار القائب العام رقم  
م.ن.ع/٣٧١/س/٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١٠/٦/٧ المتضمن طلب رفع الحصانة  
النيابية عن السيد عضو مجلس الأمة / سعدون حماد العتيبي - لإمكان استكمال  
التحقيقات باستجوابه أمام النيابة العامة ومباشرة إجراءات الدعوى الجرائية ضده  
في القضية رقم ٢٠١٠/٤ جنح صحافة. كما نرسل لكم ملف القضية المشار  
إليها.

برجاء اتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

المستشار / راشد عبدالحسن الحماد

مكتب رئيس مجلس الوزراء للشئون القانونية  
ووزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم  
أنا، السيد راشد عبدالحسن الحماد  
مستشار وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية  
أرسل لكم رفق هذا صورة كتاب السيد المستشار القائب العام رقم  
م.ن.ع/٣٧١/س/٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١٠/٦/٧ المتضمن طلب رفع الحصانة  
النيابية عن السيد عضو مجلس الأمة / سعدون حماد العتيبي - لإمكان استكمال  
التحقيقات باستجوابه أمام النيابة العامة ومباشرة إجراءات الدعوى الجرائية ضده  
في القضية رقم ٢٠١٠/٤ جنح صحافة. كما نرسل لكم ملف القضية المشار  
إليها.

مرفات :

- ملف القضية رقم ٢٠١٠/٤ جنح صحافة .

فاكس 22401556

هاتف 22465677 / 22432510

MINISTRY OF JUSTICE

PUBLIC PROSECUTION  
The Attorney General Office



وزارة العدل

النيابة العامة  
إدارة مكتب النائب العام

الكويت في ٢٠١٠/٦/٧  
الموافق

الرقم: ج/٣٧١/١٠

الأخ الكريم / نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون القانونية ووزير العدل  
ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية المحترم

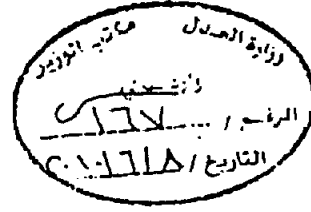
تحية طيبة وبعد،،،

بمناسبة التحقيق في القضية رقم ٤ / ٢٠١٠ جنح صحافة .  
نرسل لسيادتكم رفق هذا الكتاب أوراق القضية المشار إليها مع  
قرارنا بهذا الخصوص .

برجاء التفضل بإجراء ما يلزم نحو مخاطبة مجلس الأمة لطلب الإذن  
برفع الحصانة النيابية عن عضو مجلس الأمة / سعدون حماد العتيبي  
وذلك لإمكان إتخاذ إجراءات سزأله أمام النيابة العامة ومباشرة  
اجراءات الدعوى الجزائية ضده عملاً بنص المادة ١١١ من الدستور  
الكويتي والمادتين ٢٠ ، ٢١ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن  
اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

وتفضلوا بقبول وافر التحية

النائب العام  
حامد صالح الدشمان



مرفقاً

أوراق القضية والقرار المشار اليهما .



PUBLIC PROSECUTION  
Deputy Attorney General Office  
الرقم : \_\_\_\_\_

وزارة العدل  
MINISTRY OF JUSTICE

النيابة العامة  
مكتب النائب العام  
الكويت في \_\_\_\_\_  
الموافق \_\_\_\_\_

**( قرار )**

**في القضية رقم ٢٠١٠/٤ جنح صحافة**

**النائب العام**

**حامد صالح العثمان**

**بعد عرض الأوراق والاطلاع على التحقيقات التي تمت :**

حيث تخلص الواقعة فيما سطرته رولا عبدالله علي حاجية دشنتي عضو مجلس الأمة بشكواها المقدمة للسيد المستشار النائب العام بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١ وقررتته بالتحقيقات من انه وفي غضون شهر يونيو لعام ٢٠٠٩ شكل مجلس الأمة لجنة تحقيق برلمانية برئاسة المشكو فيه سعدون حماد العتيبي عضو مجلس الأمة للنظر في مشروع الفحم المكلسن الذي طرحته مؤسسة البترول الكويتية على القطاع الخاص للوقوف على أي مخالفات مالية تكون قد شابت تلك العملية وتمثل تعدي على المال العام الا ان المشكو فيه سعدون حماد العتيبي عضو مجلس الأمة دأب داخل وخارج مجلس الأمة على تناولها صراحة وضمناً في تصريحات صحفية عديدة وعلى فترات متتالية متهما بالتورط في مشروع الفحم المكلسن بالتكسب والتربح من المشروع دون دليل وازاء تزايد تصريحاته وتخلي اللجنة المشكلة برئاسته عن الموضوعات المنوط بها فحصها صوت مجلس الأمة على إيقاف عمل تلك اللجنة وإحالة الموضوع إلى ديوان المحاسبة للنظر فيه واثرد ذلك وامام ممثلي وسائل الإعلام ومن خلال تصريح صحفي وتليفزيوني صرح المشكو فيه سعدون حماد العتيبي عضو مجلس الأمة بان لديه كنز من المعلومات عن مشروع الفحم المكلسن وأن رولا دشنتي بالأدلة والمستندات هي المتورطة الأساسية في مشروع الفحم المكلسن وتعهد بتزويد ديوان المحاسبة بكنز



PUBLIC PROSECUTION  
Deputy Attorney General Office

الرقم : \_\_\_\_\_

وزارة العدل  
MINISTRY OF JUSTICE

النيابة العامة  
مكتب النائب العام

الكويت في \_\_\_\_\_

الموافق \_\_\_\_\_

من المعلومات تكشف تجاوزها وقام بنشر تلك التصريحات على المواقع الالكترونية ويجريدة الصباح التي يرأس تحريرها الدكتور بركات عوض الهديان وذلك في عددها رقم ٥٠٥ السنة الثانية الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٨ وازدافت ان ما نسبته اليها المشكو فيه سعدون حماد العتيبي عضو مجلس الأمة يعد اتهاماً لها بارتكاب جريمة سرقة المال العام وقذفاً وسباً في حقها قصد بها الإساءة إليها وإيذاء سمعتها واعتبارها والحط من قدرها ومكانتها وكرامتها ومركزها الأدبي والاجتماعي والسياسي وازدافت ان رئيس تحرير جريدة الصباح لم يقصد الإساءة إليها واقتصر دوره على نشر التصريح الذي أدلى به سعدون حماد العتيبي عضو مجلس الأمة وقدمت تدعيماً لشكواها العدد رقم ٥٠٥ من جريدة الصباح الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٨ وتبين من مطالعتها انه نشر بالصفحة الأولى منها تحت عنوان تراشق علي خليفه المكلسن حماد سأكشف تجاوزاتك المالية ورولا قدم مستنداتك للنيابة وورد بالخبر انه اعتبر سعدون حماد العتيبي أنها سابقة خطيرة تحدث للمرة الأولى في مجلس الأمة ان يتم إلغاء لجنة تحقيق برلمانية واحالة القضية المنظورة إلى ديوان المحاسبة وتعهد حماد في تصريح للصحفيين عقب الجلسة بتزويد ديوان المحاسبة بكنز من المعلومات تكشف تجاوزات النائبة الدكتورة رولا دشتي كما قدمت سي دي للتصريح التلفزيوني الذي أدلى به المشكو فيه سعدون حماد العتيبي .

وحيث ثبت من تفريغ قرص السي دي انه يحوي لقطات من نشره الأخبار في تلفزيون الوطن جاء فيه ان سعدون العتيبي الآن يملك كنز من المعلومات عن مشروع الفحم المكلسن



PUBLIC PROSECUTION  
Deputy Attorney General Office

الرقم : \_\_\_\_\_

وزارة العدل  
MINISTRY OF JUSTICE

النيابة العامة  
مكتب النائب العام  
الكويت في \_\_\_\_\_  
الموافق \_\_\_\_\_

وان البعض يدافعون عن سراق المال العام رولا دشتي بالأدلة  
والمستندات هي المتورط الرئيسي في مشروع الفحم المكلسن .  
وحيث ثبت من مطالعة البرنت المستخرج من موقع مجلس الأمة  
أن سعدون حماد العتيبي عضو بمجلس الأمة بالدورة الحالية .  
وحيث ان المقرر قانونا وفقا لنص المادة ١١١ من الدستور الكويتي  
والمادة ٢٠ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن اللائحة الداخلية  
لمجلس الأمة المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٧ انه لا يجوز اثناء  
دور الانعقاد في غير حالة الجرم المشهود أن تتخذ نحو العضو  
إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء  
جزائي آخر إلا بإذن المجلس ويستعين إخطار المجلس بما قد يتخذ من  
إجراءات جزائية اثناء انعقاده على النحو السابق كما يجب إخطاره  
دوما في اول اجتماع له بأي إجراء يتخذ في غيبته ضد أي عضو من  
أعضائه وفي جميع الأحوال اذ لم يصدر المجلس قراره في طلب  
الإذن خلال شهر من تاريخ وصوله إليه اعتبر ذلك بمثابة إذن .  
وحيث أن الواقعة على النحو سالف الذكر تثير في حق  
سعدون حماد العتيبي عضو مجلس الأمة ورئيس تحرير  
جريدة الصباح الجنتحة المؤتممة بالمادة ١٠٩ من قانون الجزاء والمواد  
٢/٣ ، ٤ ، ١/١٧ ، ٧/٢١ ، ٨ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ١/٢٧ بنسب ٢ ، ٣ من  
القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ في شأن المطبوعات والنشر ومن ثم فانه  
يستعين احالة ملف القضية إلى معالي وزير العدل لاجراء ما يلزم  
نحو مخاطبة مجلس الأمة لرفع الحصانة النيابية عن عضو  
المجلس سعدون حماد العتيبي لسؤاله امام النيابة العامة  
فيما نسبته اليه الشاكية ومباشرة اجراءات الدعوى الجزائية  
في حقه .



PUBLIC PROSECUTION  
Deputy Attorney General Office

الرقم : \_\_\_\_\_

وزارة العدل  
MINISTRY OF JUSTICE

النيابة العامة

مكتب النائب العام

الكويت في \_\_\_\_\_

الموافق \_\_\_\_\_

### لذلك

### تقرر ما يلي :

إحالة ملف القضية إلى معالي وزير العدل لإجراء ما يلزم  
نحو مخاطبة مجلس الأمة لرفع الحصانة النيابية عن  
عضو المجلس سعدون حماد العتيبي لسؤاله أمام النيابة  
العامة فيما نسبته إليه الشاكية ومباشرة إجراءات الدعوى  
الجزائية في حقه .

النائب العام

حامد صالح العثمان

في : ٦ / ٦ / ٢٠١٠ .